الثالثة الظرف والمجرور والمصدر بعضها على بعض باوانه لا اولوية لبعض
منها على بعض لان اولا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا وقد ذهب الجزولي الى
استواء الجميع عند عدم المفعول به ومشى عليه في الكافية وعبارة منها واذا
وجد المفعول به تعين فان لم يكن فالجميع سواء واختار المصنف في الجامع تبعا
لابن عصفور واختار ابو حيان اولوية ظرف المكان واختار ابن معطي اولوية
المجرور وفهم ايضا من تخصيصه النيابة بما ذكر من الاشياء الاربعة انه
لا يجوز نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى ولا نيابة
التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا نيابة المستثنى ولا نيابة المفعول له
خلافا للاخفش وعلة المنع انه كالحال مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة
اخرى قاله الخفاف قال في المتوسط هذا في المفعول له المنصوب اما الذي
مع اللام فتجوز اقامته وصرح الرضي بخلاف ولا نيابة المفعول معه ومن
في قوله المتقدم مركبة للبيان اي لبيان ما يصح ان يكون نائبا عن الفاعل
ولما فرغ من الكلام على النايب شرع في الكلام على معمله فان له احكاما وشروطا
لا تتأتى النيابة بدونها كما ان فعل الفاعل له احكام لابد منها وقد اشار الشيخ
رحمه الله تعالى الى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله ويضم ان لم يكن
مضموما اول الفعل اي فعل النايب عما لفاعل المتصرف خرج الجامد فلا يجوز
بناؤه للمفعول اتفاقا وكاد وكان واخواتها فيما صححه ابو حيان تبعا
للفارسي لكن مذهب سيبويه والجمهور الجواز عند ارادة اسناده الى النايب
عن الفاعل لفظا او تقديرا اي بضم في اللفظ او في التقدير مطلقا اي ماضيا
كان الفعل او كان مضارعا وسواء كان الفعل الماضي ثلاثيا او كان رباعيا
مجردا اي عاريا عما زاد على الحروف الاصلية او مزيدا فيه وسواء كان اول الفعل
في الضم ثانيا احرف الفعل الماضي المبدوء بتاء زيادة معتادة خرج كالتاء
في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زايدة لا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها

غير

غير معتادة وان لم تكن التاء للمطاوعة يعني سواء كانت التاء للمطاوعة
او لم تكن مثالها لغير المطاوعة نحو تقلم العلم بضم التاء والعين ومثال تا
المطاوعة نحو تقوتر بضم التاء والضاد لانه لو لم يضم لالتبس بالمضارع
المبني للفاعل وكذا يضم الثاني التاء المطاوعة نحو تكبر وتبختر وكذا
مثال اول الفعل في الضم ثالث احرف الفعل الماضي المبدوء بهمزة الوصل
خماسيا كان او سداسيا مثال الاول نحو انطلق يزيد بضم الهمزة والطاء
ومثال الثاني استخرج المال بضم الهمزة والتاء ولا فرق بين الفعل اللازم
والمتعدي في البناء للمفعول وفي جعل الزجاجي لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم
للمفعول عند اكثر النحويين وخصه ابو اسحاق بما لا يتعدى بحرف جر وشبهه
بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبني الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك
محال ويفتح ما قبل آخره اي الفعل ان لم يكن مفتوحا في الاصل لفظا او تقديرا
ان كان فعلا مضارعا سواء كان مجردا او مزيدا فيه فان كان مفتوحا في الاصل
اي في المبني للفاعل نحو يفرح يزيد بني اي ما قبل الاخر المفتوح عليه اي
على الفتح وكذا اذا كان اوله اي الفعل المضارع مضموما في الاصل المبني
للفاعل نحو يقاتل زيد فانه يبقى على الضم ويكسر ما قبل آخره اي آخر الفعل
ان كان فعلا ماضيا كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل آخره ومن العرب
من يسكنه كقوله • لو عصرها البان والمسك انعصرا • واختار قطرب
قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب
الكسرة فتحة في معتل اللام فتنقلب الياء الفا فيقول في رمى زيد رأى
زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما
قبل آخره وتسكينه وفتحه ومثال المضارع يضرب يعمر بضم اوله ايضا
اذ همزة بعد آخري تضم اول الماضي وفتح ما قبل الآخر هذا في المضارع المتصرف
واما في الفعل الجامد فلا يبنى للنايب اتفاقا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)